مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار

المجلد الثامن	العدد السادس عشر	ديسمبر (حزيران) 2021

Al-Mukhtar Journal of Economic Science 08 (2): 207-293, 2021
Doi: https://doi.org/10.54172/8cawya08

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي

(النسب المالية،التحليل الأفقي)

(دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية)

حمزة عبدالله الأمين* **نورالدين ناصر الصديق***

Hamzalamen@gmail.com nooralseddq@gmail.com

***قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي**

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية وذلك خلال الفترة الممتدة من (2008–2018)، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية والتحليل الأفقي، والتي تهدف إلى الحكم على الأداء الماليللمصرف محل البحث، وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية.

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج من خلال تحليل النسب المالية والتحليل الأفقي أهمها: أن المصرف يتمتع بسيولة مرتفعة وهذا يدل على قدرته على سداد التزاماته ورد الودائع لأصحابها، كما أن كفاءة إدارة المصرف محل البحث تعتبر مقبولة الى حداً ما، أما من حيث المديونية فأن المصرف يعتمد بدرجة كبيرة على الالتزامات في تمويل أصوله، ألا أن المصرف يتمتع بأداء جيد من حيث معدل كفاية رأس المال لمواجهة أي مخاطر قد يتعرض لها، أما من حيث الربحية فيعتبر وضع المصرف جيد، وعلية يمكن القول بأن أداء المصرف محل البحث جيد خلال سنوات البحث، وأهم ما أوصى به الباحثان: القيام بالعديد من الدراسات التي تخص تقييم الأداء الماليللمصارف التجارية باستخدام أدوات أخربللتحليل المالي، وذلك لرفع مستوى القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، مصرف التجارة والتنمية.

المقدمة:

شهد القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص العديد من التطورات السريعة في ظل مايشهده العالم من تحولات وتغيرات عالمية متلاحقة خلال القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل واستحداث أدوات مالية جديدة في الصناعة المصرفية.

مما لاشك فيه أن التطورات التي شهدها القطاع المصرفي لها فوائد إلا أنها جعلت المصارف تتعرض إلى ضغوطات متزايدة من أجل تحسين أدائها، ويشير الأداء بشكل عام إلى المقدرة والإمكانية على إتمام وتنفيذ مهمة أو وظيفة معينة يتم التخطيط لها مسبقاً تقاس من خلال الاستناد إلى معايير موضوعة سلفاً تتسم بالدقة والشمولية والسرعة،أي يشير إلى الدرجة التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الهدف المطلوب. (وهيب وسلمان،2019).

من المؤكد ان الأداء المالي يختلف من مصرف لأخر وذلك على حسب طبيعة ووظيفة المصرف، وحتى تتمكن المصارف التجارية من تحقيق أهدافها لابد لها من تقييم وتطوير أدائها المالي وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي والتي بدورها تبين التطور الذي حققته المصارف التجارية ورسم الخطط التي تساعدها على تحقيق أهدافها، ويهدف تقييم الأداء المالي الى مدى كفاءة المصارف التجارية في استخدام الموارد المتاحة لديها، والحكم على أدائها لمعرفة نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

الدراسات السابقة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وذلك باستخدام أدوات التخليل المالي غاية في الأهمية، وذلك للوقوف على أداء المالي للمصارف التجارية وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وقد تناولت العديد من الدراسات تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي، وسيتم سرد الدراسات التي تم الاطلاع عليها من الأحدث الى الأقدم حسب التسلسل التالي:

1. دراسة (فيلالي ومهري،2020) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في مصرف البركة: هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي لمصرف البركة الجزائري، وذلك للفترة من (2010–2015)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في التقييم الأداء من بينها استخدام النسب المالية وقياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وقد توصلت الدراسة الى أن بنك البركة الجزائري يتمتع

بربحية جيدة وذلك يعود لتبني المصرف صيغ تمويلية مضمونة الربحية كصيغة المرابحة والتأجير التمويلي، كما أظهر مؤشر الكفاءة أن المصرف يتحكم بشكل جيد في إدارة ومراقبة تكاليفه، بينما أظهر مؤشر الرافعة المالية مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته.

2. دراسة(مادي، 2020) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: هدفت هذه الدراسة الى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة والمتمثلة في مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي مستخدماً نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، ولغرض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وتم استخراج البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الخاصة أفضل بكثير منه في المصارف العامة ومن أهم التوصيات على المصرف المركزي ان يقوم بتطوير وتبني نظام لتقييم أداء المصارف التجارية يمكنه من إحكام الرقابة عليها بصورة دورية مما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
3. دراسة(خضر وحرفوش، 2019) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة السورية خلال فترة الأزمة السورية: هدف البحث الى قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة السورية، وتمثلت عينة البحث من مصرفين خاصين وهما مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عامي(2011–2017)، وأعتمد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أن القطاع المصرفي شهد انخفاضاً في صافي الأرباح في معظم سنوات الأزمة، وبعض المصارف شهدت خسائر خلال فترة الأزمة السورية، ومن أهم توصيات البحث: تعديل الدوري للقوانين والتشريعات المنظمة لعمل المصارف متضمنة تغير الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن الأزمات المالية، والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
4. دراسة (محصول وموصو،2019) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة الممتدة من(2013–2018)، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة: أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه، ويتمتع البنك بسيولة كافية تجعله بعيداً عن المخاطر، ومن أهم توصيات الدراسة زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الدور الذي تلعبه المصارف من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متطورة، تسمح بتسهيل التعاملات التجارية، وإجراء المزيد من الدراسات حول تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية الحديثة بغرض النهوض بالقطاع المصرفي.

5.دراسة(إدريس،2018) بعنوان: تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالي: هدفت هذه الدراسة تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وتمثلت عينة الدراسة في مصرفيين تجارياً هما مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية، وذلك للفترة من(2008– 2010)، وقد تم استخدام منهج تحليل المحتوى المضمون، وقد تم تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية في هذا الدراسة وهي مؤشر(السيولة، الربحية، توظيفالأموال، متانة رأسالمال،الإقراض)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن المصرفين محتفظان بفائض سيولة عالية وهو ما انعكس على ربحية المصرفين، وفيما يخص مؤشرات توظيف الأموال فأن المصرفين حققا نسب توظيف عالية، وبينت نتائج مؤشر كفاية رأس المال إن المصرفين قد تجاوزا النسبة المحددة من لجنة بازل وهي(8%)، وفيما يخص مؤشرات الإقراض فأن مصرف الوحدة خفض التوسع في الإقراض بينما مصرف التجارة والتنمية توسع في منح الإقراض، وأهم ما أوصت به الدراسة: انه على إدارتي المصرفين تحليل أدائهما المالي للوقوف على مناطق القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي لكل مصرف والكشف عن مناطق الضعف فيهما.

6. دراسة(محمد،2017) بعنوان: تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم: هدفت الدراسة الى اختبار مدى قدرة المؤشرات المالية في عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره،وذلك خلال الفترة من(2009–2015)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: إن مؤشرات الأداء المالي لها قدرة تنبؤيه على اكتشاف الفشل المالي والحد من مخاطره، وحيث إن استخدام المؤشرات المالية من مجالات ومصادر مختلفة في عملية التحليل يساعد في الكشف المبكر على التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره من ثم القدرة على التنبؤ بمدى احتمال القرب من الفشل المالي والحد من مخاطره، وتمثلت أهم توصيات الدراسة: في ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المالي وفق إطار متكامل وشامل من المقاييس المالية والاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بإدراك وفهم عميق وسليم لتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره.

7. دراسة (Blaao،2016) بعنوان:التحليل المالي باستخدام نسب الربحية ودوره في تقييم أداء المصارف التجارية في ليبيا: هدفت هذه الدراسة الى إجراء تقييم مالي للمصارفالتجاريةوعليه فقد تم إجراء تقييم مالي للمصارف التجارية وذلك للفترة من(2013–2015)، وذلك لمعرفة وضع المركز المالي للمصارف التجاريةمن خلال استخدام نسب الربحية لتقييم أداء المصارف التجارية، وقد تم التوصل إلى نتائج مهمة أوضحت مدى الإخفاقات الكبيرة للبنوك التجارية في خلق عائد من وراء الاستثمارات الضخمة التي بلغت عشرات المليارات من الودائع والائتمان وكذلك الأصول، وقد أوصت الدراسةبمجموعة من التوصيات أهمها التأكيد على أهمية

نسب الربحية كأداء للتحليل المالي والدور الذي يلعبه في كشف الانحرافات والوقوفعلى الوضع الحقيقي لأدوات البنوك التجارية وكشف نقاط القوة والضعف.

8. دراسة(نادر وسليمان،2014) بعنوان: تقييم الأداء لبنك سورية الدولي الإسلامي: هدف هذا البحث الى تقييم الأداء المالي سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة (2008– 2012)، من خلال عرض وتفسير أهم مكونات القوائم المالية في البنك والتي تشمل: تحليل الأصول وتحليل الخصوم وتحليل الاستثمارات وتحليل الإيرادات وتحليل الربحية، تحليل الملاءة المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، والانحدار الخطي البسط، ومن أهم نتائج البحث: أن الأصول تنمو بمعدل مستمر وهذا يدل على قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، والخصوم تنمو بشكل مستمر وهذا يدل على أنالبنك يقوم بعملية جذب الودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من قبل المودعين، كما أن الإيرادات تنمو بمعدلات مرتفعة في معظم سنوات الدراسة، أما الاستثمارات فكانت تنمو بمعدلات منخفضة في معظم سنوات الدراسة، ومن أهم توصيات البحث: على مصرف سورية المركزي رسم سياسات تمويلية إسلامية متوازنة من خلال سلطته الإشرافية، والتركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي.

9. دراسة(عبود،2013) بعنوان: تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي: هدف هذا البحث الى تقويم أداء المصارف التجارية وذلك للتعرف على واقع الأداء وتحليل أداء المصارف التجارية وتمثلت عينة البحث في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، وذلك خلال الفترة (2008– 2010)، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التقارير المالية وتحليلها باستخدام مجموعة من المؤشرات والأدوات المعتمدة في التحليل المالي، ومن أهم نتائج البحث ان النسب المالية تخدم المحلل المالي في تقييم أداء المصارف في مجالات الربحية والسيولة والملائمة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية وهذا مابينه البحث عند تحليل البيانات المالية للمصرف دجلة والفرات، ومن أهم توصيات البحث ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تقييم الأداء وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.

10. دراسة(السرايري،2008) بعنوان: قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها: هدف البحث الى قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية، حيث اشتملت عينة البحث على عشرة مصارف تجارية سعودية وذلك للفترة من(2002–2006)،وأعتمد البحث على المنهج الاستنتاجي لتحليل وتقييم أداء المصارف التجارية عينة البحث، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية متمثلة في: كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، والنشاط، وقد أظهرت نتائج البحث: ان أغلب المصارف السعودية قد سجلت معدلات مرتفعة أو متوسطة وذلك على مستوى الربحية وكفاية رأس المال، وأهم ما أوصى به البحث هو ضرورة تحديد

مستويات السيولة في كل مصرف من المصارف التجارية وذلك لمقابلة التزاماته تجاه أصحاب الودائع والقروض والالتزامات الأخرى المقدمة له.

مشكلة البحث

إن تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بالاعتماد على الأرقام الواردة بالقوائم المالية في نهاية كل سنة مالية دون استخدام أدوات التحليل المالي وتحليل وتفسير نتائجها يعد المشكلة الرئيسية لهذا البحث، وذلك الآن هذه الأرقام هي عبارة عن أرقام مجردة تعبر عن القيم المالية للبنود الواردة بهذه القوائم وبالتالي لايمكن استخدام هذه القيم بشكلها المجرد في تقييم الأداء دون استخدام إحدى أدوات التحليل المالي والتي من أهمها النسب المالية والتحليل الأفقي وكذلك مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية خلال عدد من السنوات. لذلك فإن هذا البحث يحاول الإجابة على السؤال التالي:

- ما دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ؟

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الناحية النظرية في انه يقدم تقييما للأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمصرف عينة البحث لبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ماهو مخطط له، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي لاكتشاف مناطق القوة لتعزيزها والضعف لمعالجتها باعتبار أن التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية، أما من الناحية العملية فان نتائج هذا البحث تكون مهمة للمتعاملين مع القطاع المصرفي سواء المحللين الماليين أو أصحاب القرارات فيها، فبالتالي لابد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي أداة رئيسية للتخطيط المستقبلي لتقييم أداء المصارف وتطويرها.

أهداف البحث

يمكن بلورة أهداف البحث في النقاط التالية:

1. التعرف على الأداء المالي للمصارف التجارية.
2. التعرف على التحليل المالي وأدواته.

3. تحليل أداء المصرف عينة البحث لاكتشاف الجوانب الايجابية لدعمها والجوانب السلبية لإيجاد حلول مناسبة لها.
4. تقييم الأداء المالي للمصرف التجاري عينة البحث.

فرضيات البحث

تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية:

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟
- يساهم التحليل الأفقي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فمن ناحية المنهج الوصفي فقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة والكتب والدوريات المتعلقة بموضوع البحث، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد على القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصرف عينة البحث ومن ثم تقييم أداء المصرف وذلك بتحليل قوائمه المالية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية والتحليل الأفقي.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من المصارف التجارية العاملة في ليبيا من (2008 – 2018)، أما عينة البحث فقد اشتملت على مصرف التجارة والتنمية لنفس المدة.

أولا: الأداء المالي للمصارف

تختلف المؤسسات المالية من حيث طبيعة عملها والبيئة التي تعمل فيها وذلك لتحقيق أهدافها المخطط لها على أكمل وجه، فبهذا الاختلاف يختلف أدائها وخصوصا في القطاع المصرفي الذي له دور كبير في تنمية وتطوير اقتصاد الدول، وبالتالي فان الأداء يحتل مكانة كبيرة جدا في المصارف التجارية إلا انه لم يتوصل إلى مفهوم محدد وواضح للأداء وذلك بسبب اختلاف المقاييس التي تعتمد في دراسته.

حيث يقصد بالأداء بأنه عبارة عن الأهداف المخطط لها والنتائج التي تم تحقيقها من خلال قيام الوحدات الاقتصادية بأنشطتها ووظائفها المتعددة والتي يمكن قياسها خلال فترة معينة (محمد، 2017).

ويعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولاُ حيث يشمل العديد من المواضيع الجوهرية والمهمة المتعلقة بنجاح أو فشل أي مصرف، فمن الناحية النظرية فقد اهتم الباحثين بموضوع الأداء المالي وكلا على حسب توجهاته الفكرية ومن الناحية العملية فقد اهتمت جميع المصارف بهذا الموضوع وذلك لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية بما يضمن استمرارها وتحقيق أرباحها (الهام، 2016)

حيث يقصد بالأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات من جميع أنشطتها وتحقيق فائض منها من أجل مكافأةعوامل الإنتاج(الطربان وبلقاسم، 2019).

ثانياً: تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات، حيث ركزت عليه العديد من الدراسات المالية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها مؤسسات الأعمال مقاسه بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، وبالتالي فانه من الضروري تحقيق العوائد والنمو واستمرار وتطور المؤسسات، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على جميع جوانب حياة المؤسسات، ولهذا فان تقييم الأداء المالي لمؤسسة يوفر لها بيانات ومعلومات لقياس أهدافها وتحديد نجاحها ومستقبلها (الزبيدي، 2000).

ولقد عرفت(المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2009: 121) تقييم الأداء المالي بانه التأكد من استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات والأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

كما عرف النصراوي وحمادي(249:2020) تقييم الأداء المالي**بأنه:** "بيان ما تم إنجازه من الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسات المالية المختلفة ومعالجة الانحرافات التي قد تنشأ عند تنفيذ تلك الأهداف، ومن ثم فان تقييم الأداء المالي يعد مؤشرا للوقوف على أهم ما تم إنجازه وفق مؤشرات محددة تستند الى معايير دولية".

أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف:

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف فيما يلي (فهد، 2009: 28– 30):

- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيراته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- يوضح تقييم الأداء المالي مدى كفاءة المصرف في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة أمامه.
- يقدم تقييم الأداء إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

أهداف تقييم الأداء المالي:

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء المالي في المصارف وهي(جمال الدين، 2017: 304):

- متابعة تنفيذأهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة الأهداف المحددة كماً ونوعاً ضمن الخطة المرسومة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
- يبين تقييم الأداء في المصارف قدرة المصرف على تنفيذ ماتخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً(طالب، 2011: 77).

ثالثاً: مفهوم التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة باعتباره أداة هامة يمكن من خلاله أن يصل المحلل المالي إلى الدقة في اتخاذ القرارات وذلك من خلال التعرف على الجوانب الايجابية واستغلالها أحسن

استغلال وتشخيص جوانب القصور ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مستقبلا وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات(عبدالرحمن، 2012).

فقد عرفه عفانة (2017) بأنه "عملية منظمة تهدف الى التعرف على مواطن القوة في وضع المنظمة لتعزيزها ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال قراءة القوائم المالية المنشورة وكذلك الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة".

وأما الشماع وعبدالله (1990) فقد عرف التحليل المالي بأنه:"عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

وكذلك قدعرفه خنفر والمطارنة (71:2011) بأنه "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".

رابعاً:أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط التالية(عبدالله، 2018):

1. يساعد التحليل المالي في دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشائها.
2. يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية وبالتالي المساعدة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
3. تقييم مدى كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وخصومها وكذلك الحكم على مدى صلاحية سياساتها المالية.
4. يساعد التحليل المالي في الحصول على مؤشر للوضع الحقيقي للمركز المالي للمؤسسة وهو جهاز انذار مبكر لأمان المؤسسة إذا استخدم بفعالية.
5. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية خاصة ما يخص قرارات الاندماج والتوسع وغيرها.

خامساً:أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى العديد من الأهداف أهمها تقييم المؤسسة من عدة زوايا، وذلك من اجل كشف مواطن القوة والضعف، ولكن يمكن تلخيص أهداف التحليل المالي في عدة نقاط أخرى منها(عفانة، 2017):

1. التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
2. معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها والقدرة على الاقتراض.
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
4. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة
5. الحكم على كفاءة الإدارة
6. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم
7. التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
8. معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

سادساً:الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

يوجد العديد من الأطراف المهتمة والمستفيدة من التحليل المالي نذكر منها: (خنفر والمطارنة، 2011):

1. **الإدارة:**جميع مستويات الإدارة سواء كان مجلس الإدارة أو المدير العام ومدراء الدوائر أو المستويات الدنيا تهتم وتستفيد من التحليل المالي كلا حسب مهامه ومسؤولياته.
2. **الموظفون والعمال:**يستفيد هذا الطرف من التحليل المالي للقوائم المالية للاطمئنان على وضعه الوظيفي واستقراره والمرتبط باستمرار المشروع وأرباحه وذلك للحصول على الأجور والمكافآت والخدمات الاجتماعية المقدمة له.
3. **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:**هم أصحاب الأسهم (الملاك) في المؤسسة أو من يريد الاستثمار في المؤسسة مستقبلا، حيث يسعى هذا الطرف الى تحليل القوائم للتعرف على الأرباح المحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة وكذلك التنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلا.

4. **الموردون والمقرضون:**الموردون هم من يقدم الخدمات والبضائع بالأجل للمؤسسة، إلا إنهم في بعض الأحيان يطلبون من المؤسسة سداد ديونهم في فترة زمنية لا تتجاوز السنة، ولذلك هم يستفيدون من التحليل المالي لدراسة وضع الزبون وسيولته النقدية وقدرته على سداد ديونه في المدى القصير، أما المقرضون فقد يكونون مؤسسات او أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض طويلة الأجل فهم يستفيدون من التحليل المالي للقوائم المالية لمعرفة أرباح المؤسسة وقدرتها على سداد السندات وفوائدها على المدى الطويل.
5. **أطراف خارجية أخرى:**هناك العديد من الأطراف الخارجية المستفيدة من التحليل المالي من أهمها الدولة والأجهزة الحكومية والأسواق المالية.

أدوات التحليل المالية

أولا: النسب المالية:

تكتسب النسب المالية شهرتها في مجال التحليل المالي باعتبارها من أهم أدواته التي تساعد على تحليل المركز المالي والتدفقات النقدية وربحية المنشأة وذلك من خلال إيجاد علاقة بين معلومتين أو أكثر من بنود القوائم المالية وتحليلها، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة فيما إذا ما تم الاعتماد على تحليل كل معلومة من معلومات القوائم المالية على حدة(الصديق، 2020).

وتعرف النسب المالية بأنها عبارة عن علاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحداهما في البسط والأخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً(خنفر والمطارنة،127:2011).

وعرفها فهد(2009) النسب المالية بأنها علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما في البسط والأخر في المقام ومثل هذه العلاقة ليس لها معنى إلا من خلال مقارنة النسب للمصرف التجاري نفسه مع بعضها البعض ولسنوات سابقة أو مقارنتها مع مصرف تجاري أخر او للقطاع الذي يعمل به المصرف التجاري أو مع نسب موضوعة من قبل محكمين وخبراء.

النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية:

تعتبر النسب المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث ان نجاح هذه العملية يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة النسب المالية وقابليتها على قياس الأداء المالي

بشكل سليم، وعلى الرغم من انه لا يوجد اتفاق بين المتخصصين على عدد النسب المالية أو مجاميعها الا ان هناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، وبالتالي هذا البحث سيقتصر على اهم هذه النسب باعتبارها أكثر استخداما ووضوحا، فضلا عن إمكانية توفر متطلباتها(سلمان،2013)،**وهذه النسب هي:**

1. نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المصرف على تحويل أصوله الى نقدية حاضرة دون التعرض الى خسائر، وذلك تقيس هذه النسب قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الآجل اتجاه الغير ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول(نوفل، 2007: 132).

نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الودائع (خيوكةوعبدالرحمن، 2014).

نسبة النقدية والاستثمارات الى إجمالي الأصول (شاهين، 2018).

2. نسب (كفاءة الإدارة)

تشير هذه النسب الى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتشغيل الموارد التي لديها، وذلك لتحقيق اعلى عائد حتى يتمكن المصرف من تحقيق سيولته وربحيته، **ومن أهم نسب كفاءة الإدارة:**

نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الأصول (خيوكةوعبدالرحمن، 2014).

نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع (هندي، 2015).

نسبة الأصول المربحة الى إجمالي الأصول(Poghosyan&Cihak,2009).

3. نسب المديونية:

تقيس نسب المديونية قدرة المصرف على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويل الأجل، وكذلك مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصوله مقارنة بأمواله المملوكة،**ومن أهم نسب المديونية ما يلي:**

نسبة إجمالي الديون (الالتزامات) الى إجمالي الأصول(ذيب وآخرون، 2012).

نسبة إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي الأصول(Karugu et al, 2018).

نسبة رأس المال الأساسي والمساند الى إجمالي الأصول الخطرة (معدل كفاية رأس المال)

(عفانة، 2017).

4. نسب الربحية:

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة المصرف في استخدام ما لديه من الموارد المتاحة وذلك لتحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في تحقيق اعلى عائد نتيجة للاستثمار الأمثل لهذه الموارد، **ومن أهم نسب الربحية:**

نسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الأصول (Nelson, 2020).

نسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي حقوق الملكية (Nelson, 2020).

نسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الودائع (الجنابي، 2015).

ثانياً:التحليل الأفقي:

يطلق على هذا النوع أيضا التحليل الديناميكي أو الحركي، فهو يقوم على تحديد التغيرات النسبية والمطلقة لعناصر القوائم المالية المقارنة عن عدة فترات وذلك بإسناد أرقام تلك العناصر إلى قيمها عن فترة معينة تسمى سنة الأساس، بالتالي فان الفكرة الأساسية من التحليل الأفقي هو مقارنة قيم المؤشرات الخاضعة للتحليل مع قيم نفس المؤشرات لسنوات سابقة ولكن مع تحديد سنة الأساس أو قيمة مخطط لها، ويهدف هذا التحليل إلى إظهار التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية لعدد من السنوات المتتالية، مما يساعد على تحليل أسباب هذه التغيرات ودراسة انعكاساتها على الهيكل المالي للمؤسسة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه العناصر(السيد، 2017).

الجانب التطبيقية للبحث:

تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية:

مصرف التجارة والتنمية هو شركة مساهمة ليبية خاصة تأسس في سنة 1996 ويقع مقره الإدارة الرئيسي في مدينة بنغازي ولمصرف التجارة والتنمية فروع ووكالات منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، وقد بلغ عدد فروعه حتى نهاية عام 2018 الى 24 فرع و 20 وكالة ومكتب تمثيل واحد يقع في مدينة طرابلس برأس مال يبلغ 250 مليون دينار ليبي(تقرير مصرف التجارة والتنمية، 2018)، ويعمل المصرف على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتكاملة كما يقوم بعمليات التمويل والإقراض والاستثمار وخدمات بنوك المراسلة والعمليات المصرفية الخارجية.

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

1– نسب السيولة: تمثلت نسب السيولة في نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C1، ونسبة الأصول السائلة الى إجمالي الودائع وسيرمز لها بالرمز C2، ونسبة النقدية والاستثمارات الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C3.

جدول رقم(1) يوضح نسب السيولة المستخدمة لمصرف التجارة والتنمية خلال سنوات البحث

السنة / النسب	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
C1	0.328	0.376	0.382	0.352	0.430	0.411	0.446	0.517	0.702	0.821	0.664
C2	0.358	0.410	0.411	0.375	0.468	0.446	0.527	0.574	0.754	0.885	0.729
C3	0.068	0.087	0.121	0.076	0.082	0.110	0.054	0.033	0.011	0.010	0.021

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008–2018) وباستخدام برنامج (Excel).

يوضح الجدول رقم(1) أن نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول (C1) ونسبة الأصول السائلة الى إجمالي الودائع (C2) كانت جيدة خلال سنوات البحث وهذا قد يدل على قدرة المصرف محل البحث على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ورد الودائع لأصحابها ، أما بالنسبة لنسبة النقدية والاستثمارات الى إجمالي الأصول(C3) كانت جيدة خلال سنوات من(2008–2013) وهذا قد يعني أن المصرف محل البحث يقوم باستثمار الأموال الفائضة لديه بشكل جيد، أما بالنسبة لباقي سنوات البحث فقد كان هناك انخفاض ملحوظ وهذا قد يدل على انخفاض استثمارات المصرف محل البحث.

2– نسب كفاءة الإدارة: تمثلت نسبة كفاءة الإدارة في نسبة القروض والتسهيلات الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C4، ونسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع وسيرمز لها بالرمز C5، ونسبة الأصول المربحة الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C6.

جدول رقم(2) يوضح نسب كفاءة الإدارة المستخدمة لمصرف التجارة والتنمية خلال سنوات البحث

السنة / النسب	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
C4	0.180	0.165	0.161	0.148	0.098	0.097	0.089	0.086	0.077	0.065	0.058
C5	0.196	0.179	0.174	0.158	0.106	0.106	0.106	0.096	0.083	0.071	0.063
C6	0.641	0.587	0.582	0.621	0.544	0.559	0.403	0.355	0.159	0.124	0.320

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008–2018) وباستخدام برنامج (Excel).

يوضح الجدول رقم(2) ان نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الأصول(C4) ونسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع (C5) كانت في انخفاض خلال سنوات البحث وهذا قد يكون راجع الى عدم استغلال المصرف للأصول والودائع في منح القروض أو قد يكون عدم قيام المصرف بمنح قروض نتيجة للأوضاع الاقتصادية، أما بالنسبة لنسبة الأصول المربحة الى إجمالي الأصول(C6) كانت في انخفاض خلال سنوات البحث وهذا ماأكدته النسب(C4-C3) لمصرف محل البحث.

3- نسب المديونية: تمثلت نسب المديونية في نسبة إجمالي الديون (الالتزامات) الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C7، ونسبة إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C8، ونسبة رأس المال الأساسي والمساند الى إجمالي الأصول الخطرة (معدل كفاية رأس المال) وسيرمز لها بالرمز C9.

جدول رقم(3) يوضح نسب المديونية المستخدمة لمصرف التجارة والتنمية خلال سنوات البحث

السنة / النسب	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
C7	0.948	0.954	0.951	0.963	0.942	0.943	0.944	0.947	0.950	0.948	0.957
C8	0.052	0.046	0.049	0.037	0.058	0.057	0.056	0.053	0.050	0.052	0.043
C9	0.419	0.375	0.404	0.353	0.758	0.705	0.282	0.634	0.505	0.591	0.653

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008-2018) وباستخدام برنامج (Excel).

يوضح الجدول رقم(3) أن نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الأصول(C7) كانت مرتفعة خلال سنوات البحث وهذا قد يدل على أن المصرف غير قادر على تغطية اليون عن طريق أصوله، أما نسبة إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي الأصول(C8) تعتبر جيدة وهذا قد يبين اعتماد المصرف محل البحث على حقوق الملكية في تمويل الأصول خلال سنوات البحث ، أما نسبة معدل كفاية رأس المال(C9) كانت جيدة خلال سنوات البحث وهذا قد يدل على ان المصرف قادر على تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر عن طريق رأس المال الأساسي والمساند

باستثناء سنتين 2011و2014 وهذا راجع الى اضطراب الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترتين.

4- نسب الربحية: تمثلت نسب الربحية فينسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الأصول وسيرمز لها بالرمز C10، ونسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي حقوق الملكية وسيرمز لها بالرمز C11،ونسبة صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الودائع وسيرمز لها بالرمز C12.

جدول رقم(4) يوضح نسب الربحية المستخدمة لمصرف التجارة والتنمية خلال سنوات البحث

السنة / النسب	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
C10	0.011	0.007	0.007	0.001	0.004	0.005	0.003	0.002	0.004	0.007	0.013
C11	0.212	0.156	0.136	0.017	0.070	0.090	0.052	0.043	0.073	0.140	0.307
C12	0.012	0.008	0.007	0.001	0.004	0.006	0.003	0.002	0.004	0.008	0.015

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008-2018) وباستخدام برنامج (Excel).

يوضح الجدول رقم(4) إن نسب الربحية والمتمثلة (C10-C11-C12) كانت في انخفاض خلال سنوات البحث(2008-2011)،أما بالنسبة لسنتين(2012-2013) كانت مرتفعة، وانخفضت لسنتين(2014-2015)،أم باقي سنوات البحث كانت في ارتفاع وفي العموم تعتبر نسب الربحية لمصرف محل البحث جيدة والمصرف لديه الكفاءة والفاعلية على توليد الأرباح.

ثانياَ: تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل الأفقي:

يعتبر التحليل الأفقي من أهم أدوات التحليل المالي والتي تساعد في عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، ونظرا لكبر حجم البنود التي تحتويها القوائم المالية فقد تم اختيار أهم البنود التي يعتمد عليها المصرف التجاري محل البحث من وجهة نظر الباحثان وذلك لغرض استخدام التحليل الأفقي عليها وهذه البنود هي الأصول السائلة، النقدية والاستثمارات، القروض، إجمالي الأصول، الودائع، حقوق الملكية، رأس المال، صافي الدخل.

جدول(5)استخدام التحليل الأفقي لتقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008-2018)

البنود	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول السائلة	0.377	0.060	0.021	0.934	0.106	0.188	0.289	0.541	0.367	-0.097
النقدية والاستثمارات	0.523	0.459	-0.306	0.700	0.561	-0.461	-0.318	-0.616	0.092	-1.255
اجمالي القروض	0.099	0.024	0.018	0.043	0.155	0.005	0.073	0.009	-0.005	-0.014
اجمالي الأصول	0.199	0.045	0.109	0.580	0.158	0.096	0.110	0.136	0.168	0.116
اجمالي الودائع	0.202	0.057	0.119	0.551	0.160	0.006	0.183	0.173	0.164	0.096
اجمالي حقوق الملكية	0.051	0.113	-0.159	1.473	0.135	0.073	0.048	0.089	0.217	-0.084
صافي الربح بعد الضرائب	-0.227	-0.028	-0.896	9.277	0.469	-0.383	-0.141	-0.865	1.342	-1.004

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للفترة من(2008–2018) وباستخدام برنامج (Excel).

يوضح جدول (5) ان الأصول السائلة لدى المصرف محل البحث كانت في زيادة مستمرة خلال سنوات البحث باستثناء سنة 2018 والذي شهدت انخفاض ملحوظ بنسبة 9.7%، وبالتالي يمكن القول بان وضع المصرف من حيث الأصول السائلة جيد وقد يكون قادر على سداد التزاماته قصيرة الأجل وكذلك رد الودائع الى أصحابها في أي وقت وهذا ما أكدته النسب المالية C2،C1 ، أما بالنسبة لوضع المصرف محل البحث من حيث النقدية والاستثمارات فقد كان هناك تذبذب ملحوظ خلال سنوات البحث وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتي كان لها اثر كبير على استثمارات المصرف وكذلك النقدية وخاصة في سنتي 2011، 2014 وهذا أيضا أكدته نسبة النقدية والاستثمارات الى إجمالي الأصول C3، اما بالنسبة لوضع القروض بالنسبة للمصرف محل البحث فقد كان في ارتفاع ملحوظ خلال سنوات البحث باستثناء سنتي 2017، 2018 وقد يكون السبب في ذلك عدم استغلال الأصول والودائع الاستغلال الأمثل أو نتيجة للأوضاع الاقتصادية وهذا ما أكدته النسب C4، C5،وبالنسبة لوضع الأصول لدى المصرف محل البحث فقد كان هناك ارتفاع بنسب متفاوتة خلال

سنوات البحث، وهذا قد يكون راجع الى قيام المصرف بشراء أصول وعدم استغلالها، أما بالنسبة للودائع فقد كانت في ارتفاع خلال سنوات البحث وقد يكون السبب عدم استغلال المصرف لودائعه وهذا ما أكدته النسب C4، C5، أو قد يدل على ان أصحاب الودائع لديهم ثقة كبيرة في المصرف محل البحث ويقومون بإيداع أموالهم بكل طمأنينة، أما بالنسبة لوضع المصرف محل البحث من حيث حقوق الملكية فقد كانت في ارتفاع باستثناء سنتي 2011، 2018 وقد يكون السبب في ذلك تخوف الملاك والمساهمينمن الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها البلاد خلال الفترتين، وبالنسبة لوضع المصرف محل البحث من حيث صافي الربح فقد كان هناك انخفاض خلال السنوات(2009،2015،2014،2011،2010)، وارتفاع لباقي سنوات البحث حيث سجلت اعلى نسبة لسنة 2012 وقد بلغت 92.77%، وفي المجمل يعتبر صافي الربح للمصرف محل البحث جيدا الى حد ما وهذا ما أكدته نسب الربحية.

نتائج البحث

1. تعتبر نسب السيولة للمصرف محل البحث مرتفعة، وهذا يدل على قدرة المصرف محل البحث على سداد التزاماته ورد الودائع لأصحابها، إلا أن هذا الارتفاع انعكس على استثمارات المصرف محل البحث خلال السنوات الأخيرة للبحث، ويعتبر أداء مصرف محل البحث من حيث نسب السيولة جيد.
2. هناك انخفاض في نسب كفاءة الإدارة في مصرف محل البحث خلال فترة البحث، وهذا راجع الى عدم استغلال أصول والودائع في منح القروض بشكل جيد وكذلك قد يكون سبب الأوضاع الاقتصادية خلال فترة البحث، فيعتبر أداء المصرف من حيث نسب كفاءة الإدارة مقبول الى حداً ما وهذا راجع الى ثقة المودعين في مصرف محل البحث.
3. يعتمد المصرف محل البحث على المديونية بدرجة كبيرة في تمويل أصوله كما إن هناك استقرار في مديونية المصرف خلال فترة البحث، ألا أن المصرف يتمتع بمستويات جيدة من معدل كفاية رأس المال تجعله في مأمن عن مواجهة أي مخاطر قد يتعرض لها، أي ان المصرف يتمتع بأداء جيد من حيث نسب المديونية.

4. إن المصرف محل البحث أستطاع تحقيق مستويات ربحية جيدة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية، وكذلك قدرته على تحقيق عوائد على أمواله الخاصة، وبالتالي يعتبر أداء مصرف محل البحث جيد من حيث الربحية.
5. ساهمت النسب المالية في تقييم أداء المصرف محل البحث.
6. ساهم التحليل الأفقي في تقييم أداء المصرف محل البحث.

التوصيات

1. على المصرف محل البحث عدم الاعتماد على الالتزامات في تمويل أصوله بشكل كبير.
2. على المصرف محل البحث استثمار الفائض النقدي من السيولة.
3. على المصرف محل البحث زيادة الاهتمام بمستوى الربحية مما يساعد على جذب المساهمين وزيادة ثقة أصحاب الودائع.
4. ضرورة الاهتمام من قبل المصرف المركزي بتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية دورياً، وذلك لكشف نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
5. القيام بالعديد من الدراسات التي تخص تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات أخرى للتحليل المالي، وذلك لرفع مستوى القطاع المصرفي.

المراجع:

أولاً:المراجع العربية:

1. الجنابي، هيل عجمي (2015)، "إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
2. الزبيدي، حمزة محمود(2000)، التحليل المالي، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. السرايري، سمير عبدالرازق(2008)، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، ص ص 128–152.

4. السيد،احمد عبدالله (2017)، التحليل المالي، بدون طبعة، المصرية للنشر والتوزيع، مصر.

5. الشماع، خليل و خالد أمين(1990)، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

6. الصديق، نورالدين ناصر حمد(2020)، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

7. الطربان، محمد و الصادق بلقاسم (2019)، أثر الرفع المالي على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة أفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد5، العدد10، ص ص 83–114.

8. المنظمة العربية للتنمية الإدارية(2009)، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة.

9. النصراوي، سلطان و مرتضى حمادي(2020)، تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015–2018، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد9، العدد33، ص ص 246–270.

10. إدريس، المبروك خالد محمد(2018)، "تحليل الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة: دراسة محتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية، من المؤشرات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

11. إلهام، حجام(2016)، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

12. تقرير السنوي لمصرف التجارة والتنمية،2018.

13. جمال الدين، سحنون و جدايني سامية(2017)، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، ص ص، 301– 324.

14. خضر، قيس ويزن حرفوش (2019)، تقييم الأداء المالي للمصارف التقليدية الخاصة السورية خلال فترة الأزمة السورية دراسة تحليلية على مصرفين تقليدين خاصين باستخدام نموذج (CAMEL)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد41، العدد6، ص ص397– 418.

15. خنفر ، مؤيد راضي وغسان فلاح المطارنة (2011)، "تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي" ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

16. خيوكه، عامر فاضل و عبدالرحمن، تانيا قادر(2014)،" تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية"، المجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد99، ص ص 257–277.

17. ذيب، سوزان سمير و نور ، محمود إبراهيم و موسى ، شقيري نوري و سعادة ، عبدالله يوسف (2012)، "إدارة الائتمان " ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

18. سلمان، عماد عبدالستار(2013)، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد32، العدد8، ص ص111– 134.

19. شاهين، محمد عبدالله(2018)، "الائتمان الدولي والمحلي وأثره على اقتصاديات الدول النامية "، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر.

20. طالب، علاء فرحان(2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

21. عبدالرحمن، تانيا قادر(2012)، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي"،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد8، العدد26، ص ص58–98.

23. عبدالله، الصادق امحمد(2018)، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، شركة الناشر الليبي للطباعة والتوزيع والنشر، طرابلس، ليبيا.

24. عبود، سالم محمد(2013)،" تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي:دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار"، مجلة المثنى الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد5، ص ص 90– 129.

25. عفانة، محمد كمال(2017)، إدارة الائتمان المصرفي، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

26. فيلالي، نجوى وعبدالحميد مهري(2020)، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في مصرف البركة الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائرية، المجلد6، العدد2، ص ص50– 71.

27. فهد، نصر حمودة(2009)، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، بدون طبعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. مادي، محمد الهادي(2020)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية:دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة–بنغازي، المجلد1، العدد2، ص ص 65– 87.

29. محصول، نعمان وسراح موصو(2019)، تقييم الداء المالي للبنوك التجارية:دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية، مجلة النماء للإقتصاد والتجارة، المجلد3، العدد2، ص ص 119– 131.

30. محمد، إشتعال طه فضل المولى(2017)، تقويم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم:دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة من(2009– 2015)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

31. نادر، نهاد و مايا سليمان (2014)، تقييم الأداء المالي لبنك سورية الدولي الإسلامي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، المجلد36، العدد4، ص ص 313–335.

32. نوفل، مفلح عثمان(2007)، اثرإستراتيجية التدريب على أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية، دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

33. وهيب، حمزة فائق، وياسمين حكمت سلمان(2019)، قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Blaao, M. K.(2016), "Financial Analysis by Using Profitability Ratios and Its Role inEvaluating the Performance of Commercial Banks a Sample Study Of Commercial Banks in Libya".IOSR Journal of Economics and Finan Vol.(7), No. (3), pp. 40-51.

2. Karugu, C. G, Achoki, And P. Kiriri, (2018), "Capital Adequacy Ratios As Predictors Of Financial Distress In Kenyan Commercial Banks " , Journal Of Financial Risk Management ,Sep, PP 278-289.

3. Nelson, O. N. Fred, (2020). "The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of a Commercial Bank: The Case of BGFI Bank Congo". International Journal of Economics and Finance; Vol. 12, No.3, pp. 21-29.

4. Poghosyan, T. and M. Cihak, (2009) " Distress In European Banks: An Analysis Based On ANew Data Set",Working Paper, European Department, Jan.

Evaluating the financial performance of commercial banks using financial analysis tools

(Financial ratios, horizontal analysis)

(Case study of the Bank Altejara wa Altanmia)

Hamza Abdullah Alameen Nouralddeen Nasir Alasiddeeq

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi

Abstract:

This research aims to assess the financial performance of the Commerce and Development Bank during the period from (2008-2018), using the financial analysis tools represented in financial ratios and horizontal analysis, which aims to judge the performance of the bank in question, depending on the data extracted from the lists Commerce and Development Bank (Altejara wa Altanmia).

The research reached a set of results by analyzing the financial ratiosand horizontal analysis used, the most important of which are: that the bank enjoys high liquidity and this indicates its ability to pay its obligations and return deposits to their owners, and the efficiency of the management of the bank in question is considered acceptable to some extent, but in terms of indebtedness, the bank depends To a large degree on the obligations in financing its assets, except that it has good performance in terms of capital adequacy ratio to face any risks it may be exposed to, and in terms of profitability, the position of the bank is considered good, and therefore it can be said that the performance of the bank in question is good during the years of research, and the most important thing Recommended by the two researchers: Doing several studies related to evaluating thefinancial performance of commercial banks using other tools of financial analysis, in order to raise the level of the banking sector.

Keywords: financial performance evaluation, financial analysis, Bank of Commerce and Development (Altejara wa Altanmia).